طلال أبوغزاله: مصر قوة اقتصادية عالميًا عام 2030

صحيفة النهار المصرية

04 تشرين الأول 2021

- **أبوغزاله: مصر ستصنع أول حاسوب محمول بعلامة «صنع في مصر»**
- **النّهج الاقتصادي للرئيس السيسي متميّز عن التّجارب السابقة ويتّصف بمواجهة المشكلات الرئيسة**
- **معدل نمو الناتج القومي في مصر اليوم يزيد على 8% وهي النسبة الأعلى في العالم**
- **إنقاذ لبنان يتطلب من المجتمع اللبناني أن يصبح «مجتمع مَعرفة»**

قال الدكتور طلال أبوغزاله، رئيس ومؤسس المجموعة الاقتصادية العالمية، إن ما يتم استثماره الآن في مصر هو رؤية لمستقبلها.

وأضاف أبوغزاله، في حوار خاص لجريدة "النهار" أن معدل نمو الناتج القومي في مصر اليوم يزيد على 8% وهي النسبة الأعلى في العالم وتتقدم على الصّين.

وأشار رئيس المجموعة الاقتصادية العالمية إلى أن مجموعة طلال أبوغزاله العالمية، وبالتعاون مع مصر، قرّرنا دخول عصر صنع التكنولوجيا، وقمنا بإنتاج وتصنيع وتصميم أول حاسوب محمول وأجهزة لوحية ذكية من تمويل عربي واسم عربي بالكامل، ليس اسمًا مشتركا ولا غربيًّا أو أجنبيًّا. وإنما صناعة عربية كاملة. «صنع في مصر«.

وإلى نص الحوار:

كيف تري الوضع الاقتصادي المصري في ضوء تقرير الأمم المتحدة الإنمائي؟

مصر صاعدة في مؤشرات اقتصادها. وإنّ معدل نمو الناتج القومي في مصر اليوم يزيد على 8% وهي النسبة الأعلى في العالم وتتقدم على الصّين، الذي يصل معدل نموها 6%، حيث يعود سبب ارتفاع النمو إلى سببين: عدد السكان الكبير، واستثمارها في البنية التحتية لبناء الثروة.

وكما تحدثتُ سابقًا.. فإنّ مصر ستتبوأ مكانة بارزة بين الدّول القوية اقتصاديًّا عام 2030، وتكمن قدرة الدولة المصرية على الاستثمار في التعليم والتطوير المؤسسي، وفي القدرة على التوسع في نطاق ريادة الأعمال، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التّنافسيّة للمنتجات المحلية المصرية، مع إمكانية الدّخول إلى أسواق جديدة، والتنافس معها.

وأخيرًا..

فقد أشارت منظمة العمل الدّوليّة إلى أن مصر قد شرعت في إصلاحات، وبرامج هيكليّة اقتصادية كبري تمهّد الطريق لنموّ واسع واقتصاد قوي.

كيف تلقيت أخبار زيادة الصّادرات المصريّة، وتحويلات المصريين في الخارج بنسب كبيرة عن العام الماضي؟ وبرأيك ما دلالة ذلك؟

إن التّحويلات من الخارج واحدة من روافد موازنة أي دولة.

ودلالات زيادة الصادرات المصرية نلاحظها على الواقع؛ إذ كلّما ازدادت الاستثمارات ازدادت الصّادرات. فثمة زيادة مطّردة..

وتسير مصر وفق مؤشر الاستثمار نحو (الاستثمار في المستقبل) وهو الاستثمار الصّحيح، وليس الاستثمار في إرضاء الشّعوب.. على حساب إفلاس الدّولة في المستقبل، ممّا سيتسبب في تعطّلها عن العمل؛ فمصر هي الأولي إفريقيًا في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، والثّالثة على مستوي الشّرق الأوسط وفقًا لعدد المشروعات، كما أن 15% من الرّؤساء التّنفيذيّين لمنطقة الشرق الأوسط اختاروا مصر كثاني أفضل سوق أجنبي؛ لتحقيق نمو محتمل لشركاتهم عام 2019، وإنّ هناك إقبالًا من المستثمرين الدّوليين على الفرص الواعدة بالسّوق المصريّة.. ويعدّ تحسن ترتيب مصر في التقارير الدولية جانبًا مساهمًا في جذبها للعديد من الاستثمارات الأجنبية، مما يعكس قدرة الدّولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وملائمة لمناخها الاستثماري الأجنبي.

وأخيرًا..

وبدلالة المتوقع في أن تصبح مصر قاعدة تصديريّة (أولي) للأدوية بما يغطّي السّوق الإفريقية؛ بسبب الأمراض المستوطنة، والحاجة إلى المكمّلات الغذائيّة لمعالجة ضعف بعض مواطني تلك الدّول، فستتضاعف مصانع الدّواء الموجودة في مصر حاليًا.

ما الجوانب التي يمكن أن تعمل عليها الحكومة خلال الفترة المقبلة لجعل الاقتصاد المصري أكثر صلابة خاصة في ضوء جائحة كورونا؟

تعمل الحكومة المصرية على ضبط نفقاتها، والاهتمام بأولويات شعبها. وهذا جيد.

ولعلّه من الصّعب إعطاء وصفة خاصة.. ولكنني أتمني من الحكومة المصرية عمل ما يلي:

أولًا: التركيز على توعية المواطن المصري بما يتم استثماره حاليًا، حيث إن نشر فكرة الاستثمار الصحيح في المستقبل يعدّ خطوة كبيرة للاستمرار في مواصلة النجاح بعملية الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيًا: معرفة كيفية الاستفادة من فترة الاستثمار في البنية التحتية سواء كانت بالبنية التحتيّة الرقميّة/الإلكترونية أي الإنترنت ووسائل التواصل بجميع أشكاله أو البنية التحتية الرأسمالية، ودراسة توجه الدولة ومجالات العمل فيها بالمستقبل.

ثالثًا: الاستمرار فيما شرعت به الحكومة المصرية من المبادرات لإصلاح الاقتصاد، بما يمهد الطريق لتحقيق نموٍّ شامل ومستدام ومتسارع في معدل النمو الاقتصادي، ويشمل ذلك تطوير التشريعات، وتحقيق التكامل بينها ورسم سياسات عامة ناظمة للقطاعات الاقتصادية.

وأخيرًا..

ففي مصر خبراء قادرون على وضع الحلول؛ من أجل تحصينها، وهناك فرصة كبيرة لبناء استراتيجيات نمو إقليمية محددة ومركزة، واعتماد الكفاءات التقنية والابتكارية، وتعزيزها، والتأكيد على دور الاستدامة، كما ينبغي أن تركز الأعمال التجارية على محفزات النمو طويلة الأجل وليس اللجوء ببساطة إلى خفض التكاليف.

ثم إنه بفضل تطبيق الحكومة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الفعالة.. تعيش مصر حالة من أفضل حالاتها التنموية، ذات المؤشرات الداعمة للاقتصاد "مكانة ومعيشة" ولولا ذلك لما كان للاقتصاد المصري أن ينافس وأن يحظى باهتمام إفريقيا والعالم.

كيف تقيّم حكم الرّئيس السّيسي؟

إنّ أي حاكم يحبّ شعبه، وبلده.. سوف يكون له شأن، وسيحقّق لهم الشّأن ذاته.

إن النّهج الاقتصادي للرئيس السّيسي متميّز عن التّجارب السابقة؛ ذلك لأنه يتّصف بمواجهة المشكلات الرئيسة التي كان يُغَضّ الطّرف عنها!

بالإضافة إلى أن نهج سيادته يتّصف بالشمول؛ لتناوله كافة مكونات البيئة الاقتصادية، وإحداثه تغيّرات ديناميكية في البنيّة التشريعيّة، والإنشائية.

وبالفعل فثمة دراسة أمريكية أكّدت أنّ نمو الاقتصاد المصري يرتفع بشكل مذهل، وأصبح اقتصادًا متنوّعًا، ويرتكز على روافد قويّة.

ثم إنّ التّقدّم والتّطوّر الذي تنعم به مصر وتعيشه الآن؛ هو بسبب وجود إرادة سياسية من رأس هرم الدولة، تدعم تحسين العلاقات مع الجوار، وتبرم اتفاقيّات اقتصاديّة مشتركة، وتوجد حلولا استراتيجية لقضايا المياه والطّاقة.. ولقد أحسن السيد الرئيس السيسي إدارة ملفاتها.

فبفضل الاستقرار الذي فرضه حكم السيسي..

زاد الاستثمار؛ لأن المستثمر يبحث عن الدولة التي توفر له البيئة المناسبة، والمناخ المناسب؛ لتعظيم استثماراته.. وسعيًا وراء تحقيق الأرباح.

وأخيرًا..

فلقد انتهج الرئيس السيسي برنامجًا اقتصاديًّا بإرادة فولاذية؛ إذ قرر مواجهة الأورام المؤلمة للجسد الاقتصادي المصري، تلك التي أفقدته حيويته، وشبابه ممّا تسبّب بشلّ حركته، كما أنه اتّبع تقديم مصلحة الوطن فوق المصالح السياسية الخاصة، بإيمانه وإخلاصه في العمل لازدهار الوطن، وركّز في سياسته الاستراتيجية على تنفيذ بني تحتية، هدفها إنتاج الثّروة، واستهدف تحرير سعر صرف الجنيه، وزيادة موارد النقد الأجنبي، ورفع معدل النّمو، وأرصدة الاحتياطي، ووصل إلى أكثر من 45 مليار دولار، وخفّض عجز الموازنة والدّين العام، وبذلك كله كان قد هيّأ بيئة جاذبة للاستثمار المباشر النافع إلى مصر.

ما توقعاتك لاقتصاد مصر خلال عقد من الآن؟

لا شكّ أن مصر تسير في اقتصادها إلى قمّة الهَرَم.

تملكُ مصر فرصًا كبيرة، وقناعتي بذلك بنيت على أمرين أولهما: دراسة أمريكية أكّدت أنّ نمو الاقتصاد المصري يرتفع بشكل مذهل، وأصبح اقتصادًا متنوعًا، ويرتكز على روافد قوية.

وثانيهما: أن الدول الأكثر تعدادًا للسكان والأكثر شبابًا هي الأقوي، في عصر المعرفة؛ لأن الطاقة الإنتاجية في عصر المعرفة، لا تقاس بحجم رأس المال، وإنّما تقاس بقيمة الابتكار، والأفكار العصريّة، لذلك فإن الدّول ذات التّعداد السّكاني، والأكثر شبابًا، مثل مصر.. فرصها كبيرة للغاية في تحقيق نمو سريع، إضافة إلى الرؤية المصرية الشاملة والقائمة على الاستثمار في البنية التحتيّة، وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجيّة والدخول في أسواق جديدة، وكل ذلك سيسهم في مجابهة الازدياد في معدّل التّضخّم والبطالة والتنمية البشرية مستقبلا.

وأخيرًا..

أدعو مصر للاستفادة من تحسن ترتيبها في مؤشر التنافسية الاقتصادية؛ من خلال البناء على ما تقدّم من نجاح، ومواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة من تشريعات، والانتهاء من البنية التحتية، وغيرها من المعايير الأخرى التي يمكن رؤيتها في تقرير مؤشر التنافسية العالمي، والتي تساهم في تسيير عمل المستثمرين وتسهيل

عمل المشاريع وضمان تطوّرها، واستثمار هذا كله في الترويج لمصر: بيئة جاذبة للاستثمار محليًّا وعربيًّا ودوليًّا.

برأيك.. ما أهم مشروع تعمل عليه مصر حاليًّا؟ هل العاصمة الجديدة أم القطار السريع أم ماذا؟

إنّ كلّ المشاريع التي تعمل عليها مصر مهمّة..

وإن ما يتم إنجازه من مشروعات في مختلف المجالات، وعلى أرض الواقع، وبسرعة مذهلة يدعو للدّهشة!

وبرأيي فإن في الحياة أربعة مشاريع استثمارية أساسية.. وعلى مصر ألا تتوقف في الاستثمار بها وصناعة مشاريع حولها، وهي (الطعام، والطب، والدواء، والتعليم).

ففي عصر المعرفة يجب أن تتوافر أدوات تقنية المعلومات، وبالتالي إن أهم قطاعات/المشروعات التي يمكن الاستثمار فيها داخل مصر (القطاع الاستهلاكي) حيث من المتوقع أن تكون السّلع الغذائية، والأدوية، أكثر جذبًا للاستثمارات – بعد كورونا – أي عام 2030، وكذلك قطاعات الملابس الجاهزة، والصّناعات الهندسية والتقنية، والطّاقة، والغاز، ومواد البناء، والكيماويات، والعقارات، وذلك بسبب السّوق الكبير، والطلب الثابت الذي لا يتغيّر أو يتأثر.

وأخيرًا..

فيقف على رأس القطاعات الجاذبة للاستثمار وللمشروعات.. قطاعان، هما الصّناعات الهندسية، والملابس الجاهزة، وعلى مصر الاهتمام بهما؛ فبحكم موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط العالم، في منطقة محور قناة السويس.. يمكن لها أن تكون مركزًا مهمًّا في تلكما الصّناعتين.

أين وصلت مراحل إنتاج أول تابلت عربي؟

الحمد لله.. حققنا نجاحًا مميزًا في إنتاج أول تابلت عربي.

نحن في مجموعة طلال أبوغزاله العالمية، وبالتعاون مع مصر الحبيبة.. قرّرنا دخول عصر صنع التكنولوجيا، وقمنا بإنتاج وتصنيع وتصميم أول حاسوب محمول وأجهزة لوحية ذكية من تمويل عربي واسم عربي بالكامل، ليس اسما مشتركا ولا غربيًّا أو أجنبيًّا.. وإنما صناعة عربية كاملة.. "صنع في مصر."

ويتسم منتجنا بأعلى المستويات المتوفرة بالسوق وبأقل من سعر السوق، وما نجاح الصناعة الوطنية إلا تعزيز لقدراتها التنافسية.. الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود، والمقصود هنا ليس فقط الجهود المبذولة من قبل مؤسستنا.. وإنما يجب أن يكون هناك دور أساسي للمستهلك المحلي من خلال جعل خيار السّلعة الوطنية خيارًا أساسيًا.

وأخيرًا..

فإن طرح أي منتج في السوق الحالية يحتاج إلى أن يكون ذا جودة تنافسية مع المنتجات العالمية وتتناسب مع احتياجات واهتمامات المستهلك، وتخدم صاحبها خاصة وأن المواطن لا يستطيع أن ينفق مبلغًا من المال في غير موضعه أو في شراء سلعة للتّجربة فقط، كما أن وضع تعليمات خاصة بهدف تنظيم حركة الأسواق المحلية بما يخدم التاجر والمستهلك معا يساعد في إعادة بناء الثقة بين التاجر والمستهلك، بالإضافة إلى تخفيض حالات الغش والخداع التي كان يتعرض لها المشتري في السابق. وهذا ما أتممناه في ابتكارنا الجديد.

كيف تري الوضع اللبناني اقتصاديًّا، خاصة مع تشكيل حكومة ميقاتي؟

الوضع اللبناني معقد.. لكن أؤمن جدًا بأنه (خلف كلّ أزمة فرصة)!

إن أكثر من يساهم في صناعة الاقتصاد الابتكارات الصادرة عن ثورة المعرفة.

على لُبنان التّوجّه نحو "الاقتصاد المعرفي".. بمفهومه الواسع.. وعلى المجتمع اللُبناني أن يصبح "مجتمع مَعرفة".. وإن الدّولة المعرفيّة لا تتجزأ؛ حيث لا نستطيع أن يكون لدينا اقتصاد معرفي ومجتمع معرفة دون أن يكون لدينا حكومة معرفة، أي حكومة إلكترونية، ولا يمكن أن تكون هناك تجارة إلكترونية من دون توجه نحو "التعلّم الإلكتروني"، وهكذا نتكلم عن مجموع نشاطات الدولة بما فيها الحكومة، والمجتمع، والتعلم، والتجارة.

علينا أن نثق اليوم برجال الأعمال، وقدرتهم على القيادة؛ فهم من أقدر الناس على صناعة الثروة، وقيادة منتجيها، ولكن عليهم أن يقوموا بدورهم بشكل صحيح، وألا يهربوا من مواجهة الأزمات، وأن يحققوا ما يأمله بهم الناس، والمجتمعات.

والطريقة المثلي هي في توسعة قاعدة الأرباح، بحيث يزداد ربح الشركات المتعثّرة، فتزداد القيمة الضريبية للدولة، ولا يجب أن يكون تفكيرنا مركزًا على حلّ مشكلة عجز الموازنة في الدولة أو نقص الإيرادات، وأن نحصر ذاك الحل –فقط– بفرض الضّرائب.

فربما إذا زادت الضريبة أصبح التأثير عكسيًّا أو سلبيًّا؛ فالتّوجّه الصّحيح معروف.. وإن كان الطريق طويلًا فعلينا أن نسلكه، أقول: "إن الطريق الطويل هو الطريق الأقصر للوصول" والطّريق الطّويل هو أن ننمّي قطاع الأعمال ونُثني على الرّابح؛ لأن لدينا ثقافة مؤلمة في وطننا العربي ضدّ التّجار والأغنياء، مع العلم بأن الأغنياء هم من يقومون بصناعة الوظائف، وبالتالي سيتمكنون من دفع الضّرائب، فنجاح الشّركات نجاح للكلّ أفرادًا وجماعات.

وأخيرًا..

فعلى لُبنان وعلينا –أعني العرب جميعًا– مع لُبنان أن نعكس المعادلة..

أعني من مقترضين إلى مبتكرين.. ومنتجين.. فعندما نتقن مهارة أي عمل تجاري أو صناعي أو خدمي فإننا لا نتعرّض لأن يضع علينا أحد شروطه، ممن اقترضنا منهم، وإن أغلب الشروط التي تُوضع تَفرض ضرائب؛ كي يزداد دخل الدولة، مما ينتج عنه فوائد تدفع، وهكذا يزداد العجز، وينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات، وينتج عنه شروط تعجيزية وتلك ليست الطريقة المثلي!

هل تري أن العالم العربي مقبل على فترة ازدهار اقتصادي خاصة مع بدء دفء العلاقات بين قطر والسعودية والإمارات؟

نعم، العالم العربي إلى ازدهار.. ولكن يجب علينا أن نتطوّر تقنيًّا..

فلأننا لسنا متطورين تقنيًا ومعرفيًا، فجميع الدّول سبقتنا في التقنية والمعرفة وأصبحت تخترع أجهزة تساعدها في إنتاج، وتطوير أكبر عدد ممكن من منتجها، وبأقل وقت ممكن، ونحن نستهلك أكثر مما ننتج!

إنّ أي جانب تصنيعي قد يكون سببًا لإدخال الرّبح، أما إذا لم يتمّ تطويره تقنيًا فلن يستطيع منافسة الأجهزة والاختراعات المتطوّرة، وبما أنّ الدول الأخرى تقدمت تقنيًا على الدول العربية.. فعلينا خوض المجال.

ولقد ظننا أنه بمجرد استخدامنا تلك المنتجات فنحن دول منتجة، والجواب: لا، فلكي نصبح دولًا منتجة.. علينا الاعتماد على أنفسنا، وأن نطور أكثر مما نستهلك، وبالتالي سيزداد العالم العربي تقدمًا وازدهارًا لا تراجعًا وتخلفًا.

وأخيرًا..

على برامج التعليم والتدريب الفنّي والمهني في العالم العربي أن تواكب احتياجات الانتقال من الدّولة الرّعويّة إلى الدّولة الإنتاجيّة، وأن تنتقل بالاختصاصات من إطارها التقليدي، إلى إطارها المبتكر.

والدول العربية لا ينقصها شيء لتكون في مقدمة الصّناعات وبمقاييس عالميّة وتنافسيّة، ولكن ما ينقصنا هو التّحلي بالقوّة والثّقة بأنّنا قادرون على أن نتفوق على العالم كما كان تاريخنا قائدًا للعالم لمدة 500 عام.

وإن كل ما في الأمر أن تنتهج الدّول العربيّة خطّة قوميّة للتّحوّل إلى الصّناعات المعاصرة، وتطوير استراتيجيات تعليم وتدريب مستجيبة لتلك الخطة.

متي تتوقع انتهاء أزمة كورونا عالميًّا؟

كورونا.. أزمة الأزمات، وسبق أن قلت إنها ستستمر إلى 4 سنوات.

وقد وافقني غير مسئول رأيي، وما نراه على السطح يشي بما قلته، بل ربما تمتد إلى سنة خامسة، أي 2024م؛ وهذا سببه الانفرادية والانعزالية التي لازمت العالم "أفرادًا وشعوبًا وحكومات ومؤسسات" حتي أكل الكُل حقّ البعض، وكأن الكورونا ستصيب البعض وتنسي الآخرين، وهذا من العبث!

ما شكل الاقتصاد العالمي بعد انتهاء هذه الأزمة؟

الاقتصاد العالمي بعد الأزمة ومستقبلًا سيحكمه) الذّكاء التّقني(AI

وإن ترتيب الدول بحسب اقتصادها، هو مؤشر للتنافسية..

فمنذ أكثر من ثلاثة عقود حضرت ندوة في واشنطن عنوانها أين ستكون أمريكا في عام 2020 وكانت النّتيجة أن الصّين بنفس العام ستكون المنافس المساوي لأمريكا، مما يشكل تهديدًا؛ لأن من كان اقتصاده أعظم هو القوة الأعظم، والقوة الأعظم اقتصاديًا تعني هي الأقوى سياسيًا وعسكريًا، وبالتالي لا تجوّز أمريكا للصين أن تفقدها سيطرتها على العالم.

ما أريد أن ألخّصه أننا أمام صراع بين دولتين على قيادة العالم، وكل ما شهدناه إلى الآن من مناوشات في التجارة وغيرها هو عبارة عن استفزاز وعملية فحص كل طرف للآخر.

أما الدول العربية فهي ليست حليفة لأحد، ولا تشكل قوة مهمّة في العالم، مع ما حصل في العشرين سنة الأخيرة من عودة إلى استعمار هذه المنطقة، وتخريبها، وخلق الفوضى الخلّاقة فيها، والثورات وما سمّي بالرّبيع العربي أي الدّمار العربي، هذه الفترة جعلتنا أضعف من أن نكون في أي معادلة صراع، أفضل ما يمكن أن نقوم به هو البقاء على الحياد، فأنا لا أطلب الوقوف مع الصّين ولا مع أمريكا، بل ما أقوله إننا لا حول ولا قوة لنا، فما سيحدث في العالم سوف يقرر مصير (الاقتصاد العالمي) الذي نحن جزء منه!

وأخيرًا..

فلقد تحولت الثقافة الإنسانية –في وقت الكورونا– إلى ثقافة "الأنا– أولًا"، أي أنني أقوم بإغلاق حدودي وأبعد نفسي عن كلّ الدّنيا، وأظن أن ذلك يحميني! وكما كانت نظرية "الأنا– أولًا" خاطئة، فنظريات إنني وحدي واقتصادي وحدي نظريات فاشلة؛ لأن هذه النظرية تجعل الجميع أعداء، وما دام شعار" أنا– أولًا" هو السائد، فإذًا كل ما هو غيري يكون "عدوي".. وهذا لا يتناسب مع الاقتصاد العالمي!

هل يمكن أن تؤثر الأزمة الحالية بين فرنسا من جانب واستراليا وأمريكا من جانب آخر، على الأوضاع الإقليمية وحركة التجارة؟

لا أشك أن لأي أزمة تأثيرها..

والأزمة بين فرنسا وأستراليا وأمريكا أزمة اقتصادية، ولعبة ليست سهلة، ولكن في عالم "دبلوماسية الاقتصاد" كل الأوراق تكون مطروحة، وما غاب في الأزمة، سيحضر في الحل.. وكنتُ قد قلت: إن الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من خمس دول كبري ستتضرّر من أزمات كورونا وما بعدها، وإن هناك تدهورًا كبيرًا سيحدث في أسعار الدّولار، وثمة منافسة قوية بين الأحلاف والعملات على (سيادة تجارة العالم)، وما نشهده من أزمة (الغواصات) هو أمر طبيعي؛ بسبب رغبة أمريكا في معالجة الضّرر الاقتصادي عليها، وبالتالي كسب حرب العملات والسيادة العالمية.

أمّا أثرها فسيكون محدودًا على كل ما ومن يحيط بها.. إضافة إلى ما تؤشر إليه الأزمة من تشكّل حلف جديد –على الأقلّ اقتصاديًّا– يهتم بالإيرادات، على حساب أي توابع أخري.. وهذا الأمر قديم– جديد! ولن يتأثر تجاريًّا العالم كله بسبب (صفقة) إنما ستتأثر المعاملات الكبرى والثقة بين الحلفاء أكثر.